



بيان المجلس المحلي مصراة حول تقرير منظمة حقوق الانسان

استقبل المجلس المحلي مصراة ببلاغ الاهتمام الرسالة الموجهة من منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) إلى كل من المجلسين المحلي والعسكري للمدينة والتي اتهمت صراحة ثوار مصراة بارتكاب العديد من الانتهاكات والجرائم التي قد تصل إلى جرائم ضد الإنسانية . وانتهت الرسالة إلى التهديد بتحميل المسؤولين بالمجلسين المحلي والعسكري لمدينة مصراة المسؤولية عن هذه التجاوزات وعدم العمل على وقفها ومنع حدوثها .

وللرد على هذه الاتهامات نقول : إن المجلس المحلي لمدينة مصراة وفور استلامه لمهام عمله بعد انتخابه من قبل سكان المدينة شكل لجنة أمنية من بعض أعضاء المجلس المحلي وروساء اللجان الأمنية بالمدينة ومدراء السجون للعمل على مراعاة حقوق المتهمين في المدينة ومتابعة عمل السجون لمنع أية انتهاكات قد تحدث داخلها لأن هذا ما نادى به ديننا الحنيف ونحن كمسلمين معينين قبل غيرنا بمراعاة هذه الحقوق، وقد طالبنا بضرورة حصر جميع المتهمين داخل مدينة مصراة .

وفي الوقت الذي يدين المجلس المحلي لمدينة مصراة أية انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكب في أي مكان من ليبيا يؤكد أن المعاملة داخل السجون في مدينة مصراة معاملة جيدة وفقا للإمكانيات المتاحة خاصة وأن أماكن الاحتجاز هي مواقع مبنية غير مخصصة للاحتجاز وقد طالبنا الحكومة بضرورة تجهيز سجن يتفق والمعايير الدولية لحجز المتهمين فيه ، كما طالبنا الحكومة بالإسراع بتقديم المتهمين إلى محاكمات عادلة بعد مراجعة ملفاتهم من قبل النيابة العامة والتحقق من توافر الأدلة الكافية . وفي هذا الإطار نؤكد أننا على استعدادنا لتسليم المحتجزين إلى وزارة العدل في أي وقت وهذا ما تم الاتفاق عليه مع وكيل وزارة العدل وقد سلمت بعض السجون إلى الشرطة القضائية ونقلت تبعية الأشخاص المشرفين على هذه السجون إلى الشرطة القضائية

نحنا جبل وراه أجهال

إن كانت هناك تجاوزات أو انتهاكات لا تعدو أن تكون تجاوزات فردية غير ممنهجة وقد عملنا ونعمل على منعها ونحن على استعداد لتقديم أي شخص يثبت في حقه ارتكاب أية تجاوزات مهما كانت صفته أو موقعه إلى القضاء وفي هذا الشأن نؤكد استعدادنا للتعاون مع كافة المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية .

وبدورنا نوجه رسالة إلى جميع الثوار الحقيقيين الذين انتفضوا ضد الظلم والاستبداد أن يراعوا حقوق المتهمين وأن يتعاملوا معهم وفقا لما أمرنا به شرعنا الكريم حتى يقدموا إلى محاكمات عادلة لينال المخطئ جزاءه وفقا لأحكام القانون .

وجهت رسالة منظمة مراقبة حقوق الإنسان جملة من التهم إلى ثوار مصراة تحديدا حتى تلك التي وقعت خارج مدينة مصراة ونحن نعرف أن العديد من التجاوزات التي وقعت قد نسبت إلى ثوار مصراة زورا وبهتانا كذلك التي وقعت منذ عدة أشهر في منطقة جنزور ضد بعض من أبناء ثاورغاه





هناك بعض الكتائب المتواجدة خارج مدينة مصراتة وتنسب إلى ثوار مصراتة وهذه الكتائب لا تخضع لسلطة المجلس المحلي لمدينة مصراتة ولا لمجلسه العسكري وبالتالي فهذه الكتائب لا تمثل بحال مدينة مصراتة ولا ثوار مصراتة خاصة وأن اغلب منتسبيها من المدن الأخرى وأية أعمال ترتكبها هذه الكتائب لا يمكن أن تنسب إلى ثوار مصراتة .

أما بخصوص ثاورغاه فنحن نؤكد أن أهل مصراتة و ثوار مصراتة لم يقوموا بتهجير أهالي ثاورغاه بل إنهم من فروا مع الكتائب بعد دحرهم وبالتالي ما ورد في رسالة المنظمة عار عن الصحة فيما يخص هذه المسألة ، و ثوار مصراتة عندما دخلوا ثاورغاه وجدوا عوائل قليلة من الشيوخ والأطفال والنساء لا يتجاوز عددهم 80 شخصا تمت معاملتهم معاملة جيدة ووفرت لهم وسيلة مواصلات بناء على طلبهم للحاق بأهاليهم في المدن المختلفة . ولم يتم في تلك الأيام أي اعتداء على ممتلكات أهل ثاورغاه ولا على بيوتهم ولكن ما حدث من قبل أشخاص مجهولين هي أعمال وتصرفات فردية لا يمكن نسبتها إلى جهة معينة أو أشخاص محددين وقد وقعت هذه الاعتداءات بعد أن تعالت الأصوات وازدادت الضغوط على أهل مصراتة للسماح بأهل ثاورغاه بالعودة إلى بيوتهم . وبالرغم من أن أحدا لم يمنع أهل ثاورغاه من العودة إلى ديارهم لكننا نعلم أن أهل ثاورغاه يعتمدون كليا على مدينة مصراتة في حياتهم حيث توفر لهم مواطن الشغل وتزودهم بالأكل في السابق وهذا ما يجعل من عودتهم دون أن توفر لهم مواطن شغل في أماكن تواجدهم أمر شبه مستحيل لأنهم سيكونون كلاجئين في مناطق سكانهم .

ولاستحالة التعايش بين المنطقتين في الوقت الحالي نرى ضرورة البحث عن حلول بديلة تكون مناسبة ومقبولة من أهل ثاورغاه وهذه دعوة إلى الحكومة وكل الوطنيين لحل المشكلة على المستوى الوطني .

ومع ذلك هناك عوائل من ثاورغاه لازلت تقيم في مدينة مصراتة كونهم لم يغادروا أثناء الحرب وأصبحوا جزء من سكان مصراتة لهم ما لها وعليهم ما عليها، ومنهم الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم لحماية المدينة وقد عمل ذويهم كبقية عوائل الشهداء في مصراتة حيث ذهبوا أسوة بأسر الشهداء بمصراتة إلى الحج ومنحوا المكافآت المقررة كبقية الأسر .

وختاما فإن المجلس المحلي مصراتة يرحب بكل نقد يهدف إلى حماية حقوق الإنسان ويرفض لهجة التهديد والوعيد التي صدرت من المنظمة ، كما نطالب الدولة الليبية بسرعة تفعيل قانون العدالة الانتقالية وتوفير كافة السبل لتحقيق ذلك .

المجلس المحلي مصراتة

